دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن: حالة دراسية (مدينة الحسن الصناعية/اربد)

استاذ مشارك/احمد صالح الهزايمة / جامعة الملك عبد العزيز/جدة/ كلية الاقتصاد والادارية

استاذ مشارك/علي الشرفات/جامعة جرش /الاردن/ كلية الزراعة/ قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال مجموعة من المعايير المعتمدة لهذه الغاية وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي لهذه المؤسسات. وقد بحثت الدراسة أثر كل من عدد هذه المؤسسات وحجم الاستثمار فيها وعدد فرص العمل التي توفرها هذه المؤسسات على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد المعايير المعبرة عن التنمية الاقتصادية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي في تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاستقرائي، كما تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد اعتمد فيه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا للتنمية الاقتصادية كمتغير تابع وعدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل كتغيرات مستقلة وذلك بهدف التعرف على الاتجاهات الزمنية لتطور المتغيرات الإحصائية موضع الدراسة خلال فترة محددة من الزمن. خلصت الدراسة إلى أن كل زيادة بمقدار مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية بمقدار ٠.٤٦%، وأن كل زيادة بمقدار مليون دينار في حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٢٣%، وأن كل زيادة بمقدار فرصة عمل واحدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٠٤%. وأخيرا تقدمت الدراسة بمجموعة من التوصيات في هذا المجال أهمها ضرورة توفير الدعم الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في مجال التمويل والعمل على زيادة عددها وتوسيع حجوم الاستثمارات فيها مما يعني تطور هذه المؤسسات وزيادة اسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، مدينة الحسن الصناعية، تحليل الانحدار المتعدد.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد ٨٩
الصفحات ٢٣١-٢٤٨

١. مقدمة:

للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام دورا مهما في حياة الأفراد من خلال قيامها بالنشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية على السواء محققة الرفاه لأفراد المجتمع. وتعد المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسـطة (Small and Medium Enterprises) أو اختصارا (SMEs) بشكل خاص عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولاسيما في الاقتصادات النامية. واستطاعت هذه المؤسسات أن تبرهن على فعاليتها في دعم الاقتصاد من خلال دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر توسيع إنتاجها وتنويعه وتحقيق أهداف التنمية الأساسية وتوفير فرص العمل. وتحتل هذه المؤسسات أولوية بين الأهداف الإنمائية الاقتصادية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمتع بالحيوية والازدهار يعد عادة علامة على ازدهار الاقتصاد ككل حيث تحقق هذه المؤسسات أكثر من نصف الناتج القومي في البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل. وتبدو أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر وضوحا في اقتصادات الدول النامية. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الاقتصادات تمثل قوة رئيسة محركة لخلق فرص العمل ونمو الاقتصاد ونمو إجمالي الناتج المحلي.

أشار المحروق ومقابلة (٢٠٠٦) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بما يقدر بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي في العالم ككل، وتشكل ما نسبته ٩٠% تقريباً من مجموع المؤسسات الاقتصادية في العالم، وهي توظف ما يقدر بحوالي ٥٥ إلى ٦٠% من مجموع القوى العاملة في العالم . وتسهم هذه المؤسسات بحوالي ٦٥% من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل ٤٥% منه في الولايات المتحدة الأمريكية.

في الصين وفي دراسة أجراها Chen عام ٢٠٠٦ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا البلد بحوالي ٤.٢ مليون مؤسسة تمثل ما نسبته حوالي ٩٩% من حجم المؤسسات المسجلة في الصين، واسهمت المؤسسات بحوالي ٧٥% من الناتج الإجمالي الصيني كما أنها ساعدت على خلق ما يقارب من ٧٩% من إجمالي الوظائف الجديدة على مستوى الدولة ككل. وفي اليابان أشار Latha & Murthy, (2009) إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٨١% مـن الوظائف.

على مستوى الدول العربية اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية مضطردة في العقدين الأخيرين على الرغم من تفاوت هذه الأهمية بناء على خصائص الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، ففي كل من الجزائر وفلسطين واليمن والأردن والسعودية على سبيل المثال اسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٧٧% و٥٩% و٩٦% و ٢٩% و ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لسنة ٢٠٠٥ على التوالي. ومن حيث العدد في السنة نفسها مثلت هذه المؤسسات ما نسبته ٩٣% و٨٦% و ٧٦% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية في الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين على التوالي، ومثلت أيضا أكثر من ٩٩% من المؤسسات الخاصة غير الزراعية ، وحوالي ٧٥% من عمالة القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية (الفرجات، ٢٠٠٩).

هذه الأرقام تدل على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن عدها بمثابة العمود الفقري لأي اقتصاد ولاسيما في الدول النامية (عفانة وأبو عيد، ٢٠٠٤)، ويتمثل ذلك في أن معظم الأفراد في الدول النامية يعتمدون بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة كمصدر للدخل (Prasad & Tata, 2009).

فضلا عما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تعزيز شراكة القطاعات الاقتصادية وتسهم في تفعيل ونشر ثقافة الأعمال الحرة بدلا من انتظار طالبي الوظائف للوظيفة الحكومية، كما أنها تسهم في في المجتمع وتزيد العلاقات التشابكية بين مؤسساته المختلفة عن طريق تزويدها بمدخلات ومستلزمات الإنتاج والعمالة (غرفة صناعة الزرقاء، ٢٠٠٥).

هذا الدور أكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة جعلتها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تحقيق أسس التنمية الاقتصادية. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً وقدمت لها وسائل الدعم والنهوض بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. وقد وجدت هذه المؤسسات الرعاية والمساندة من القطاعين العام والخاص على السواء في هذه الدول وذلك لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة على وجه الخصوص.

٢. منهجية الدراسة:

١.٢: أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية هذه الدراسة بأهمية القطاع الذي تبحثه وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد عن ٩٨% من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن، وتسهم بما يقارب من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تقوم بتوظيف حوالي ٦٠% من إجمالي القوى العاملة في البلاد (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨).

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا كبيرا ومهما من الناحية الاقتصادية في جميع بلدان العالم تقريبا ويعد هذا القطاع قطاعا مهما بالنسبة للاقتصادات الوطنية بتقديمه اسهاما كبيرا في خلق فرص العمل وفي إجمالي الناتج المحلي ولارتباط نموه بنمو الاقتصاد الرسمي لأية دولة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان، فعلى سبيل المثال تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 30 دولة من الدول مرتفعة الدخل أكثر من ثُلثي العمالة الرسمية وفي البلدان المنخفضة الدخل تعد هذه النسبة أصغر حجما ولكنها ما زالت نسبة مهمة. من هنا نرى بأن حجم اسهام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي يؤكد الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع مما يدعو إلى الاهتمام بدراسة هذه المؤسسات والوقوف على أهميتها الاقتصادية في إحداث التنمية المستدامة على مستوى الدولة.

بناء على ما سبق تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث أحد أهم الموضوعات المهمة التي لا يمكن تجاهلها على الساحة الاقتصادية في الوقت الراهن والمتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهو دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية في الأردن مما يؤدي الضرورة إلى لفت نظر المستثمرين إلى أهمية هذا الدور ولفت نظرهم إلى ضرورة التوجه إلى الاستثمار في هذا القطاع. فضلا عن ذلك ستسهم الدراسة في التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وزيادة حجم الاستثمار وبيان أنواع الخدمات التي تقدمها، كما يمكن أن تمثل نتائج هذه الدراسة عوناً لأصحاب القرار في تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن لتعظيم أثرها التنموي المتوقع منها.

٢.٢: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة بمحاولة إبراز دور اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال مجموعة من المعايير المعتمدة لهذه الغاية وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي لهذه المؤسسات التي من المفترض أن تحقق جملة من الآثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية وبيان مدى تأثيرها في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها. ولتحقيق هذا الهدف الرئيس عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تشمل:

١. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٢. بيان حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.
٣. تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في الأردن.
٤. بيان تأثير حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن.

٣.٢: مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن إدراك الدولة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة إلا أن دور هذه المؤسسات لم يأخذ القدر الكافي من البحث والدراسة لتسليط الضوء على مدى اسهام هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، الأمر الذي يشكل تحديا في فهم دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية بشكل صحيح. لذا فإن هذه الدراسة انطلقت من الأساس الذي يعتمد على أن هناك مشكلة في عدم وضوح في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وعدم وضوح في دورها كنواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. كما أن الاهتمام الأكاديمي في بحث مشكلات هذه المؤسسات وبيان نقاط ضعفها وقوتها على المستوى الوطني ما زال ضعيفا ويفتقد إلى الاعتماد على المعايير الاقتصادية العالمية التي تبين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

هذا القصور شكل حافزاً للباحثين للخوض في هذا المجال بشكل عام والتركيز على وجه الخصوص على تحليل وتقييم الأثر التنموي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان مدى نجاح هذه المؤسسات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية فيما يتعلق في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة ومن ثم تقليل حدة الفقر.

٤.٢: فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تعتمد الدراسة على فرضية رئيسة تنص على أنه "لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن دور كبير على التنمية الاقتصادية". وانطلاقا من هذه الفرضية تم تحديد الفرضيات الاتية لبيان صحة الفرضية الرئيسة من عدم صحتها:

١.تسهم زيادة أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية في الأردن.
٢.تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة ومن ثم في زيادة التنمية الاقتصادية في الأردن.
٣.يسهم حجم الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية في الأردن.

٥.٢: نموذج الدراسة:

تمت الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) في التعرف على الاتجاهات الزمنية لتطور المتغيرات الإحصائية موضع الدراسة عبر عدة سنوات من خلال بناء نموذج انحدار اعتمد فيه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا للتنمية الاقتصادية كمتغير تابع وعدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل كمتغيرات مستقلة. وقد غطت البيانات السنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢ للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد أخذت الصيغة العامة للنموذج الشكل القياسي الاتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \varepsilon_I \qquad \text{for } i = 1,2, \ldots n.$$

حيث أن:

y : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات قيد الدراسة.
X_1: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الدراسة.
X_2: حجم الاستثمار الكلي (مليون دينار) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الدراسة.
X_3: عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الدراسة.
ε : حد الخطأ العشوائي في النموذج.
ε

٦.٢: الدراسات السابقة:

أوصت دراسة دوابه (٢٠٠٦) بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" التي هدفت إلى التعرف على أهمية وواقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية ومشكلات التمويل وطرائق معالجتها بضرورة تطبيق أساليب التمويل الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توفير البيئة التنظيمية لذلك مع تحقيق الشراكة في الجهود بين الدول العربية.

السميرات (٢٠٠٩) في دراسة له بعنوان "المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال"، هدفت إلى التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشروعات الصغيرة في هذا الإقليم توصل إلى أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات ونقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسة لفشل بعض هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

الوادي (٢٠٠٤) في دراسة له بحث فيها ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها، كما بحث دورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، بين أن أهم المشكلات التي تواجه مثل هذه المشروعات نقص المهارات والقدرات الإدارية والتي يجب العمل على تطويرها، وأشار إلى تطوير عمل الحكومة في تدخلها لدعم هذه المؤسسات ولاسيما فيما يتعلق بالتمويل.

النسور (٢٠٠٨) في دراسة له هدفت إلى تقدير دالة الإنتاج للمؤسسات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن وبعنوان" قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المؤسسات الصغيرة في الأردن"، بين أن بعض المشروعات الصغيرة الممولة من قبل هذه المؤسسات تتسم بكثافة عنصر العمل وبعضها بكثافة رأس المال، وأوصى الباحث في دراسته بضرورة العمل على إنشاء هيئة عليا لتنمية المشروعات الصغيرة في الأردن والعمل على دمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة.

دراسة Stoner (١٩٨٣) والتي أجريت الدراسة على (٤٥١) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت إلى بيان أثر عمليات التخطيط الاستراتيجي على العوامل البيئية المتمثلة بمستوى التكنولوجيا والقوى العاملة والعوامل الاقتصادية وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، أكدت على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحداث التنمية الاقتصادية، وبينت الدراسة وجود علاقات معنوية بين العوامل المذكورة وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات الهادفة لإحداث التنمية الاقتصادية.

أجرى زيدان (٢٠٠٥) دراسة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول، كما أن هذه المؤسسات اسهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية لهذه المشروعات بينت الدراسة مدى تفوقها على المشروعات الكبيرة.

في دراسة أجراها Singh وشركاه عام (٢٠١٠) بعنوان "تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة" هدفت إلى تحليل التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة. توصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية لتطوير تنافسيتها، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

في دراسة قام بها Wu وشركاه عام (٢٠٠٨) بعنوان "دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين"، بينت الدراسة وجود دلائل كمية فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاكل التمويل التي تواجه هذه المؤسسات بهدف تطوير أعمالها، وفي نهاية البحث توصلت الدراسة إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية عمل هذه المؤسسات يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة فإن الحاجة للقروض تزداد، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على قروض البنوك.

في دراسة أجراها Islam (٢٠٠٩) عن معوقات بداية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش أشار الباحث إلى أن أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات في بداية عملها تتمثل بنقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. وأوصى الباحث بضرورة توفير التمويل لهذه المؤسسات وقيام الحكومة بضمان قروضها وتشجيع العاملين فيها من خلال الحوافز المادية.

٧.٢: طرائق وأساليب الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي في تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاستقرائي من خلال البحث في مراجع أدبيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، فضلا عن الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وفي العالم العربي بشكل خاص. وتمت الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار (Regression) في التعرف على الاتجاهات الزمنية لتطور المتغيرات الإحصائية موضع الدراسة عبر عدة سنوات من خلال بناء نموذج انحدار اعتمد فيه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا للتنمية الاقتصادية كمتغير تابع وعدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل كمتغيرات مستقلة.

ولغايات استنباط العلاقات بين متغيرات الدراسة ولتطبيق نموذج الدراسة وللتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث نوع النشاط وحجمه وحجم العمالة وغيرها من الخصائص ذات العلاقة بالدراسة تم الاعتماد بصورة أساسية على البيانات المتوفرة في مؤسسة المدن الصناعية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في مدينة الحسن الصناعية (منطقة الدراسة) وفي غيرها من المدن الصناعية في الأردن من خلال نشرات هذه المؤسسة وتقاريرها السنوية ومن خلال المقابلة الشخصية لبعض المسؤولين والعاملين فيها. وتم الاعتماد كذلك على بعض المصادر الأخرى لجمع البيانات الثانوية للدراسة مثل دائرة الإحصاءات العامة والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة كوزارة الصناعة والتجارة فضلاً عن الكتب والمراجع العلمية والأبحاث والدراسات العلمية والمواقع الالكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة. ولغايات التحليل الإحصائي وتطبيق نموذج الدراسة واستخراج المؤشرات الإحصائية لموضوع الدراسة والرسوم البيانية والنسب المئوية والمتوسطات تمت الاستعانة ببرمجية حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

٣. نتائج الدراسة ومناقشة النتائج:

١.٣: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يكاد يتفق اثنان على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد ما يقصد بها تماما. ويعود ذلك إلى اختلاف خصائص المؤسسات التي يمكن إدراجها تحت هذا المسمى ومجالات عمل كل منها بالدرجة الأولى. فإذا أخذ حجم عمل المؤسسة بعين العناية في تعريفها فقد يكون ذلك مضللا نوعا ما فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم صناعيا كالولايات المتحدة تعد كبيرة في بلد نامي. وأيضا التي تعد صناعة صغيرة في مجال صناعة معينة كصناعة الصلب مثلا لا تعد كذلك في صناعة أخرى كالحياكة والمنسوجات مثلا (المبيريك والشمري، ٢٠٠٦). وأشار البلتاجي (٢٠٠٥) الى انه بسبب هذا الاختلاف في إمكانية تحديد فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء تعريف ثابت لها فقد اعتمد البعض عدة معايير لهذه الغاية أهمها العمالة وحجم رأس المال المستثمر ومقدار القيمة المضافة، بينما اعتمد البعض الآخر على معايير أخرى مثل نوع الإدارة والتخصص في الإنتاج وأساليب هذا الإنتاج و الأسواق، وقد تمت إضافة معيار التكنولوجيا المستخدمة ومعيار حجم المبيعات فضلا عن المعيار القانوني كأساس لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يديرها مالك واحد يتحمل كامل المسؤولية فيها ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠- ٥٠، كما حدد البنك الدولي المؤسسات التي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بأنها مؤسسات صغيرة (الدجاني، ٢٠٠٢). أما الهيئة الأوروبية فقد عرفت المؤسسات الصغيرة جدا بأنها تلك المؤسسات التي لا توظف أكثر من ١٠ عاملين وبشكل دائم (Kelliher and Rein, 2009)، وبحسب Alattar وزملائه (٢٠٠٩) فإن المؤسسات التي توظف بين ١٠- ٩٩ عامل وبشكل دائم أيضا فهي مؤسسات صغيرة أما تلك التي توظف بين ١٠٠- ٤٩٩ عامل وبشكل دائم فهي مؤسسات متوسطة، وتلك التي توظف أكثر من ٥٠٠ عامل بشكل دائم فهي مؤسسات كبيرة.

مما سبق نجد أن هناك تباينا في المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفق امكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل نمو اقتصادها. ويمكن تفسير أسباب عدم الاتفاق على تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن كل تعريف مرتبط بالأسباب والدوافع العملية والضرورية التي من أجلها تم اختياره (أبو موسى، ٢٠٠٣). كما يمكن أن يكون ذلك بسبب اختلاف الدول واختلاف حجم اقتصاد كل دولة (طنش، ٢٠٠٣). وقد أشار الوادي (٢٠٠٥) إلى أن هناك دراسة لمعهد جورجيا التكنولوجي بينت وجود أكثر من ٧٥ تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بشكل عام يمكن تصنيف هذه التعريفات إلى مجموعات رئيسة منها ما يعتمد على حجم المؤسسة (عدد العاملين فيها أو حجم رأس المال المستثمر) في تعريف المؤسسة، ومنها ما يعتمد نوع الإدارة في المؤسسة وفيما إذا كانت تدار من قبل مالكها أو من قبل العاملين فيها أو من كلاهما معا، وأخرى تعتمد على مدى حاجة المؤسسة للدعم وعلى مستوى التكنولوجيا المستخدم والموارد الضرورية والمواد الخام اللازمة لإنشاء المؤسسة، وأخرى تعتمد على معيار المبيعات السنوية للمؤسسة (أبو الفحم، ٢٠٠٩).

٢.٣: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حاليا ما يزيد عن ٩٨% من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مساهمة بنسبة تقارب ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها توظف حوالي ٦٠% من إجمالي القوى العاملة في البلاد (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨). وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامل المؤثر في التنمية الاقتصادية من حيث اسهامها في الاستثمار والإنتاج واستيعاب العمالة الوطنية ودعم ميزان المدفوعات من خلال التصدير أو من خلال إحلال الواردات، وتشير بعض التقارير إلى أن اسهام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في حجم الصادرات الأردنية بلغ بحدود ٢٩% من قيمة الصادرات الكلية.

لا يوجد في الأردن تعريف قانوني أو رسمي محدد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقتصر تعريف هذه المؤسسات على محاولات بعض الباحثين والدارسين لتوضيح مفهوم وأعمال وخصائص هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال عرف بعضهم المؤسسات الصغيرة جدًا بتلك التي توظف أقل من (5) عمال، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي توظف ما بين (٢٠– ٥٠) عاملاً، وعرف كرمول (١٩٩٦) المؤسسات الصغيرة جدًا بتلك المؤسسات التي توظف ما بين (٥- ١٥) عاملاً والمتوسطة ما بين (١٦ – ٢٥) عاملا. أما دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ولأغراض المسوحات الاقتصادية الخاصة بها فقد اعتمدت تصنيفا لهذه المؤسسات اعتمادا على عدد العاملين في المؤسسة بحيث تعد المؤسسة صغيرة جدا إذا كان عدد عمالها (١ – ٤) عمال، وتعتبر صغيرة إذا كان عدد عمالها (٥ – ١٩) عاملاً، وتعد متوسطة إذا كان عدد عمالها (٢٠ – ٤٩) عاملاً. ولغايات تنظيم الدعم المحلي والأجنبي الذي يمكن من خلاله دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ولتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كان لابد من وجود تعريف رسمي وموحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. تم في عام ٢٠٠٥ اعتماد تعريف موحد للمؤسسات في الأردن بناء على حجم رأس المال المستخدم وعلى عدد العمال وتضمن التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يبين الجدول الاتي (جدول رقم ١):

جدول ١: تعريف المؤسسات في الأردن بناء على حجم الاستثمار وعدد العمال

المؤسسة	حجم الاستثمار الكلي	عدد العمال
حرفية	أقل من ٣٠ ألف دينار	١ ـ ٩
صغيرة	أكبر من ٣٠ ألف دينار	١٠ ـ ٤٩
متوسطة	أكبر من ٣٠ ألف دينار	٥٠ ـ ٢٤٩
كبيرة	أكبر من ٣٠ ألف دينار	٢٥٠ فأكثر

المصدر: غرفة صناعة الزرقاء/ وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ ٢٠٠٥.

على الرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المؤسسات. وتصنف جميعها ضمن فئتين الأولى تشمل المعايير الكمية وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، أو معيار حجم رأس المال، أو معيار حجم أو قيمة الإنتاج أو المبيعات، أو معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال فضلا عن حجم المبيعات وما إلى ذلك. أما الفئة الثانية من المعايير فتشمل المعايير الوصفية أو الوظيفية التي تعتمد على الخصائص النوعية التي تميز هذه المؤسسات وأهمها ملكية المؤسسة وحجم السوق والبنية التحتية ومستويات الإدارة والتنظيم وغيرها من المعايير الوظيفية. وعلى العموم تميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على معايير حجم رأس المال المستثمر وعدد العمال وحجم أو قيمة المبيعات السنوية (زيدان، ٢٠٠٥).

تتوزع معظم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الأردن على خمس مدن صناعية فاعلة (الجدول رقم ٢ يبين المدن الصناعية في الأردن). وقد عمل الأردن على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية سبعينيات القرن الماضي عبر مجموعة من خطط التنمية الخمسية والتي أولها الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠. وفي عام ١٩٨٤ تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض لدعم هذه المؤسسات وبرأسمال قدره ١٠ ملايين دينار (المحروق، ومقابلة، ٢٠٠٦). وتم عام ١٩٨٩ وضع برنامج اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي عبر خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير فرص العمل للأردنيين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (النابلسي والشلبي،٢٠٠٩).

وفي عام ١٩٩٨ وبهدف مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة قامت الحكومة ومن خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإطلاق برنامج حزمة الأمان الاجتماعي بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة وزيادة إنتاجيتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام ٢٠٠٢ ولنفس الأهداف قامت الحكومة أيضا بإطلاق برنامج آخر معزز للبرنامج السابق، وفي عام ٢٠٠٣ تم دمج البرنامجين ضمن حزمة واحدة هي (حزمة البرامج الإنتاجية الاقتصادية الاجتماعية) والتي تشمل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنفاق ما يعادل ١٧,١٤ مليون دينار حتى عام ٢٠٠٥ على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٥). وتعد فترة التسعينيات من القرن الماضي مهمة جدا لتطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حيث تم تأسيس العديد من مؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة أهمها صندوق المرأة والشركة الأهلية لتمويل المؤسسات الصغيرة وتمويلكم وشركة الشرق الأوسط للإقراض الصغير. وفي عام ٢٠٠٥ تأسس البنك الوطني لتمويل المؤسسات الصغيرة (النابلسي، والشلبي، ٢٠٠٩).

جدول ٢: المدن الصناعية في الأردن

الرقم	الاسم	المساحة (دونم)	عدد المؤسسات	حجم الاستثمار الكلي (مليون دينار)	عدد فرص العمل
١.	عبد الله الثاني ابن الحسين	٢٥٣٠	٣٨٢	١٤٧٨.٧	١٤٢٦٠
٢.	الحسن	١١٧٨	١١٤	٢٢٦	١٤٠٥٦
٣.	الحسين بن عبد الله الثاني	١٨٥٦	٢٢	٣٧.٢٢	٢٦٥٧
٤.	العقبة الصناعية الدولية	٢٧٥٠	٣٨	١٧٠	٩٠٠
٥.	معان	٢٥٠٠	غير محدد	غير محدد	غير محدد
٦.	الموقر	٢٥٠٠	13	196,8	1460
٧.	مأدبا	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
٨.	الزرقاء	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية/ ٢٠١٣. (www.jiec.com).

٣.٣: مدينة الحسن الصناعية (حالة الدراسة):

تأسست مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد شمال المملكة عام ١٩٩١، واعتمدت كمنطقة صناعية مؤهلة QIZ عام ١٩٩٨. وهي أول مدينة صناعية مؤهلة على مستوى العالم. تبلغ مساحتها الإجمالية ١١٨٠ دونما مشغل منها ٦٠%. وتعد أكبر مدينة صناعية في إقليم الشمال، وتحوي مركزا للإبداع يحتضن رواد الأفكار المميزة، وقد تم تنفيذها على ثلاث مراحل، واستقطبت ما يزيد عن ١٠١ شركة صناعية بحجم استثمار تجاوز ٢٢٣ مليون دينار. ووفرت المشاريع العاملة في هذه المدينة ما يزيد عن ١٦٤٤٠ فرصة عمل، وهي أكبر مدينة صناعية مؤهلة في المملكة. وتضم المدينة مكتب خدمات المستثمرين الذي يعمل على تطبيق عملي لمفهوم خدمة المكان الواحد، ومتابعة شؤون المستثمرين على الدوام، وتقديم خدمة ما بعد البيع، ومخاطبة الجهات المعنية لتيسير شؤون المستثمرين. وتحوي مدينة الحسن بنية تحتية متكاملة لخدمة الأغراض الصناعية وأراض صناعية مطورة، ومبان جاهزة لمصانع نمطية. كما تشملها إعفاءات ضريبية وحوافز تشجيعية. وتضم المدينة مركز دفاع مدني ومركز جمركي ومركز أمني ومركز صحي ومكتب للعمل ومكتب لوزارة الصناعة والتجارة. كما تضم بنوك تجارية ومكاتب لشركات التخليص ومحطة وقود وصيانة ومتاجر وسوبر ماركت ومطاعم ومراكز صرافة ومكاتب تخليص.

بلغت نسبة نمو صادرات مدينة الحسن الصناعية من نهاية كانون الأول من عام ٢٠١٠ حتى نهاية كانون أول ٢٠١١ ما يقارب ١٨ %، حيث بلغت الصادرات للعامين المذكورين حوالي ٣٣٢ و٣٩١ مليون دينار للعامين المذكورين على التوالي. كما بلغت نسبة نمو صادرات مدينة الحسن الصناعية من نهاية كانون الأول حتى نهاية شباط من عام ٢٠١٢ ما يقارب ٢٤% حيث بلغت الصادرات للشهرين المذكورين حوالي ٥١ و ٦٣ مليون دينار للشهرين المذكورين على التوالي. أما من حيث الاستثمارات القائمة وعدد العمالة وحجم الاستثمارات في المدينة فيبينها الجدول رقم ٣ أدناه كما يبين الجدول رقم ٤ الاستثمارات حسب قطاع الإنتاج حتى نهاية شهر شباط لعام ٢٠١٢ وتبين الأشكال ١ و٢ و٣ عدد المؤسسات وحجم الاستثمارات وعدد فرص العمل بحسب جنسية الاستثمارات على التوالي بينما تبين الأشكال ٤ و٥ و٦ عدد المؤسسات وحجم الاستثمارات وعدد فرص العمل بحسب قطاع الإنتاج على التوالي:

جدول ٣: الاستثمارات القائمة في مدينة الحسن الصناعية بحسب الجنسية حتى نهاية شهر شباط لعام ٢٠١٢

الرقم	الجنسية	عدد المؤسسات الكلي	حجم الاستثمار/ مليون دينار	فرص العمل
١.	الأردنية	٦٤	٣٧.٧٥	٨٤١
٢.	العربية	٩	٧.٦٥	٤٤١
٣.	الأردنية العربية	٨	٢١.٥٥	٣٧٩
٤.	الأردنية الأجنبية	١١	٨٥.٩	٤٤٥٣
٥.	الأجنبية	١٧	٩٢.٢	٨٠٨٠
٦.	الأردنية العربية الأجنبية	١	٠	٠
	المجموع	١١٠	٢١٨.٠٥٠	١٤١٩٤

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية/ ٢٠١٣. (www.jiec.com).

رسم بياني رقم (١)

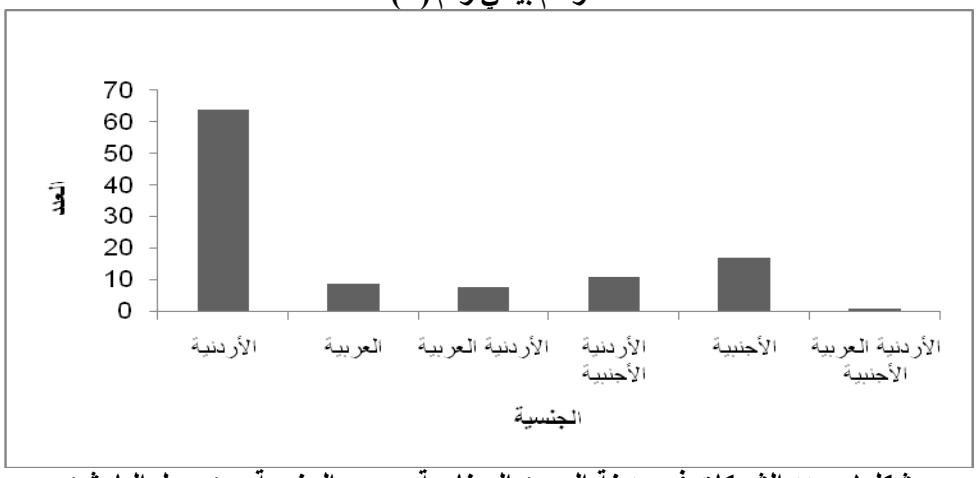

شكل١: عدد الشركات في مدينة الحسن الصناعية بحسب الجنسية. من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٢)

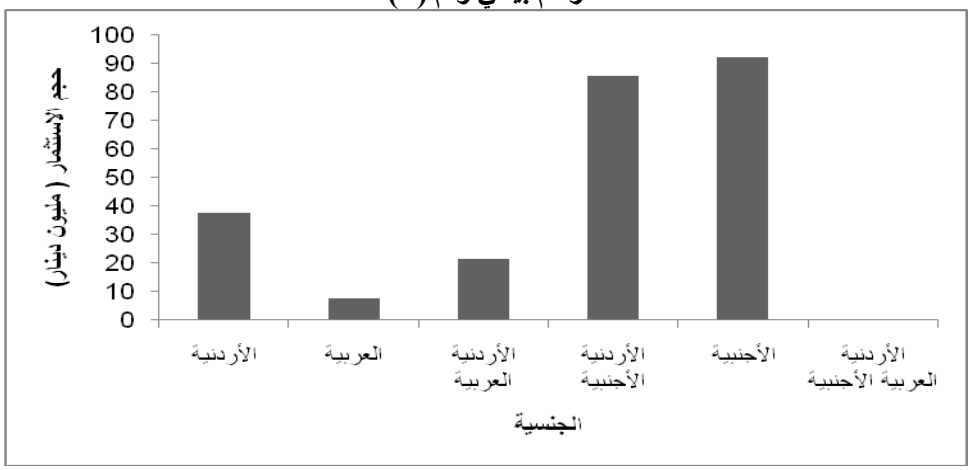

شكل ٢ : حجم الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بحسب الجنسية. من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٣)

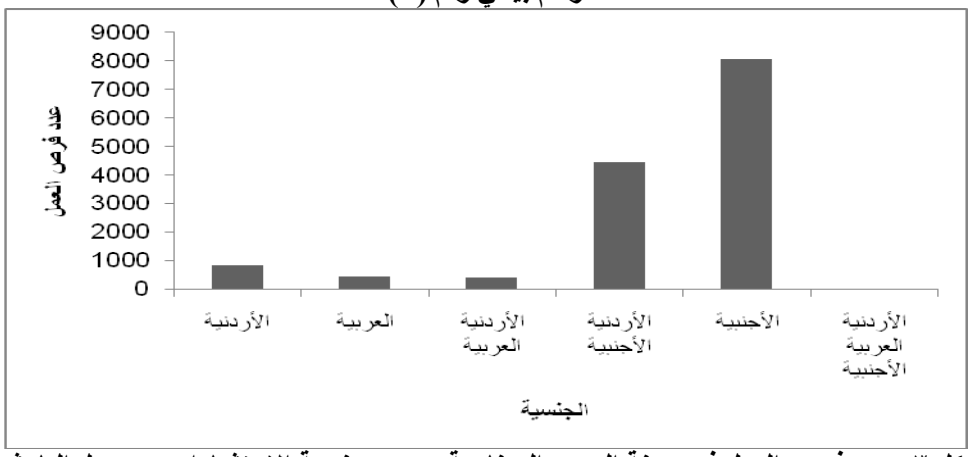

شكل ٣: عدد فرص العمل في مدينة الحسن الصناعية بحسب جنسية الاستثمارات من عمل الباحثين

جدول ٤ : الاستثمارات القائمة في مدينة الحسن الصناعية بحسب قطاع الإنتاج حتى نهاية شهر شباط لعام ٢٠١٢

الرقم	القطاع	عدد المؤسسات	حجم الاستثمار/ مليون دينار	فرص العمل
١.	النسيجية	٣٧	١٥٧.٥٧	١٣٠٥٩
٢.	الهندسية	٢٠	٢١.٩٢	٢٨٦
٣.	البلاستيكية والمطاطية	١٠	٤.٣٠	١٣٤
٤.	الدوائية	١٣	٢١.١١	٣١٧
٥.	الكيماوية	٧	٨.١٠	١٤٨
٦.	الأثاث	١	٠.٠٠	٠
٧.	الغذائية	١٩	٢.٩٥	١٨٣
٨.	الجلدية	٣	٢.٠٠	٥٧
٩.	أخرى	١	٠.١٠	١٠
	المجموع	١١٠	٢١٨.٠٥	١٤١٩٤

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية/ ٢٠١٣. (www.jiec.com)

رسم بياني رقم (٤)

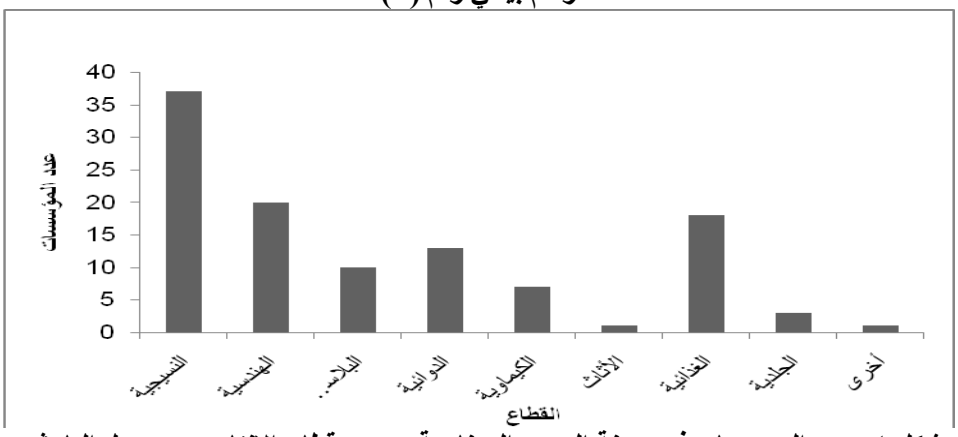

شكل ٤ : عدد المؤسسات في مدينة الحسن الصناعية بحسب قطاع الإنتاج . من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٥)

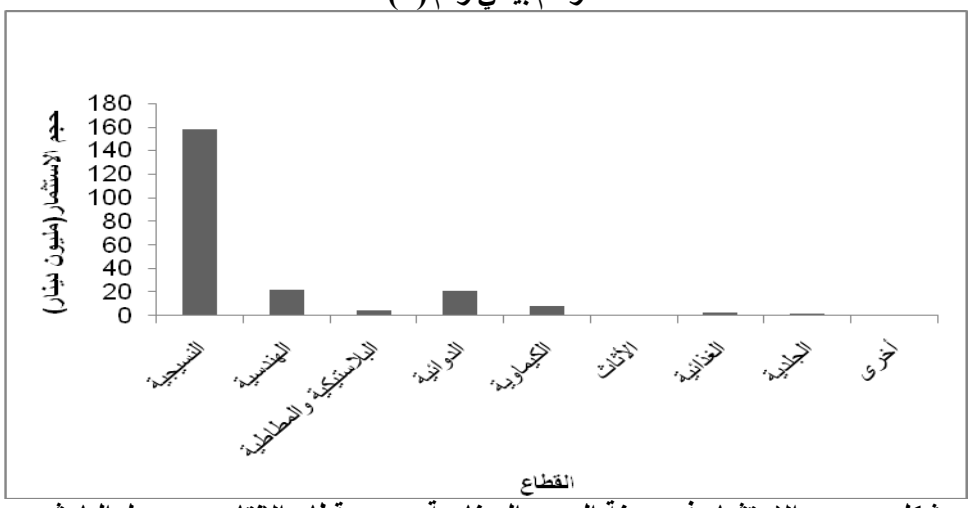

شكل ٥: حجم الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بحسب قطاع الإنتاج. من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٦)

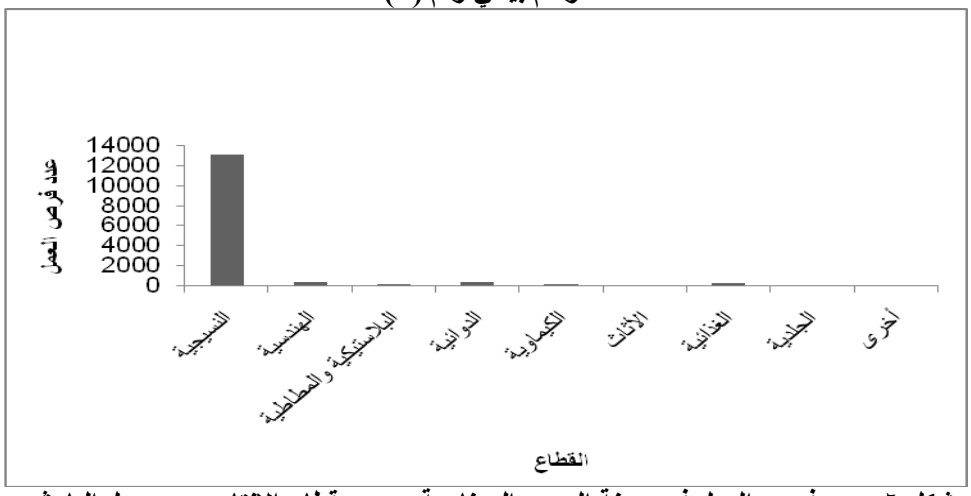

شكل ٦: عدد فرص العمل في مدينة الحسن الصناعية بحسب قطاع الإنتاج . من عمل الباحثين

من الجداول ٣ و ٤ والأشكال المبينة آنفاً يتضح أن المؤسسات ألاردنية الجنسية تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات العاملة في مدينة الحسن الصناعية حيث يبلغ عددها ٦٤ مؤسسة من ١١٠ مؤسسات يليها المؤسسات من الجنسيات الأجنبية ثم الأردنية الأجنبية تليها المؤسسات الأردنية العربية الأجنبية حيث لا يوجد سوى مؤسسة واحدة فقط . أما من حيث حجم الاستثمار فتأتي المؤسسات الأجنبية بالدرجة الأولى بحجم قدره ٩٢ مليون دينار من أصل ٢١٨ مليون دينار تليها الأردنية الأجنبية بحجم قدره حوالي ٨٦ مليون دينار ثم الأردنية بحجم قدره حوالي ٣٨ مليون دينار. ومن حيث عدد فرص العمل التي توفرها المؤسسات في مدينة الحسن الصناعية فتأتي المؤسسات الأجنبية بالدرجة الأولى بواقع ٨٠٨٠ فرصة عمل تليها الأردنية الأجنبية بواقع ٤٤٥٣ فرصة ثم الأردنية بواقع ٨٤١ فرصة. أما الاستثمارات القائمة في مدينة الحسن الصناعية بحسب قطاع الإنتاج فإن الصناعات النسيجية تأتي في المرتبة الأولى (٣٧ مؤسسة) وحجم استثمار قدره حوالي ١٢٨ مليون دينار وبعدد فرص عمل تقدر بحوالي ١٣٠٦٠ فرصة تليها الصناعات الهندسية ثم الغذائية.

الجدول الاتي رقم ٥ يبين تطور واقع الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) من حيث عدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل والأشكال ٧و ٨ و٩ تبين تطور واقع الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) لكل من عدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل.

جدول ٥: تطور واقع الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢)

السنة	عدد المؤسسات	حجم الاستثمار/ مليون دينار	فرص العمل
٢٠٠١	٧٤	٢٠٠	١٥٦٣٠
٢٠٠٢	٧٩	١٩٦	١٧٠١٨
٢٠٠٣	٨٠	٢١٨	١٧٧٣٩
٢٠٠٤	٨٤	٢٢٨	١٩٦٤٥
٢٠٠٥	٩٢	٢٣٧	٢٢٠٣٥
٢٠٠٦	٩٩	٢٣٨	٢١٢٣٠
٢٠٠٧	١٠٦	٢٤٠	٢١٢٧٤
٢٠٠٨	١٠٧	٢٤٨	٢١٢٣٠
٢٠٠٩	١٠١	١٨٧	١٦٤٤٠
٢٠١٠	١٠١	٢٢٢	١٣٨٤٣
٢٠١١	١٠٦	٢١٥	١٤٠٥١
٢٠١٢	١١٠	٢١٨.٠٥	١٤١٩٤

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية/ ٢٠١٣. (www.jiec.com)

رسم بياني رقم (٧)

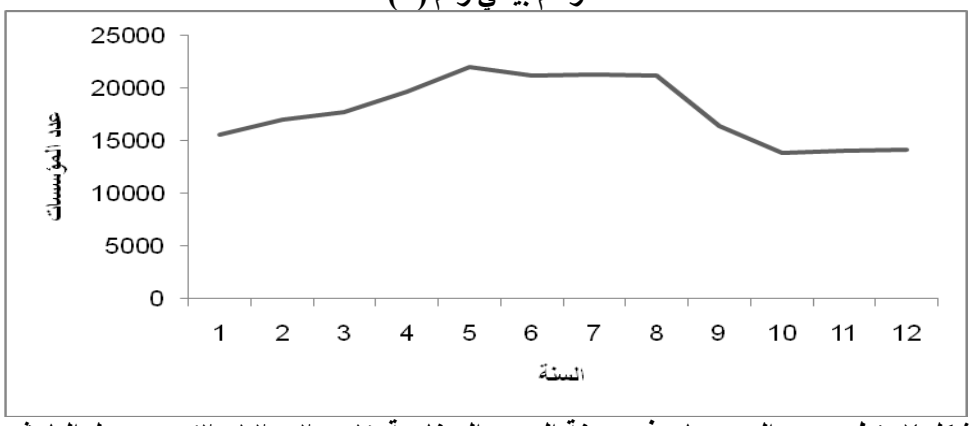

شكل ٧: تطور عدد المؤسسات في مدينة الحسن الصناعية (٢٠٠١ - ٢٠١٢) .من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٨)

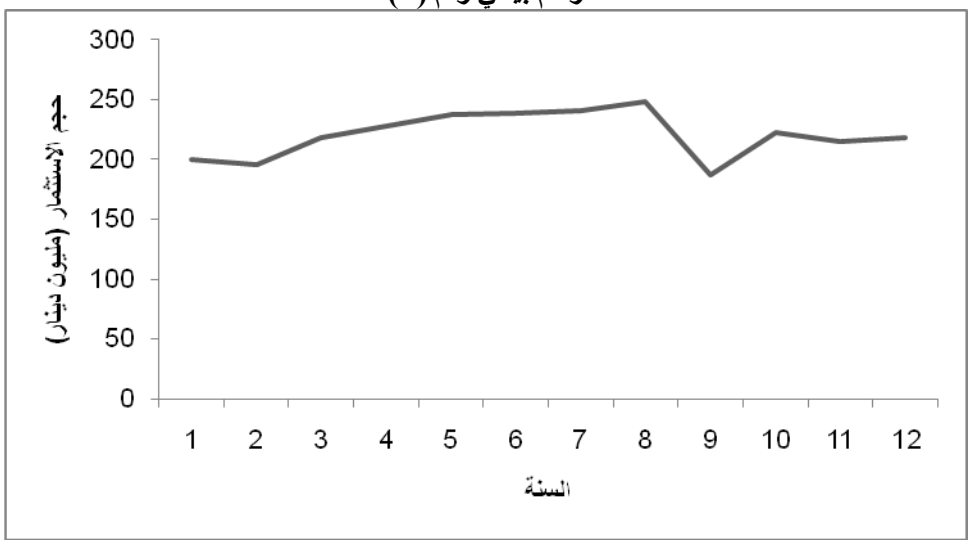

شكل ٨: تطور حجم الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية (٢٠٠١ - ٢٠١٢) . من عمل الباحثين

رسم بياني رقم (٩)

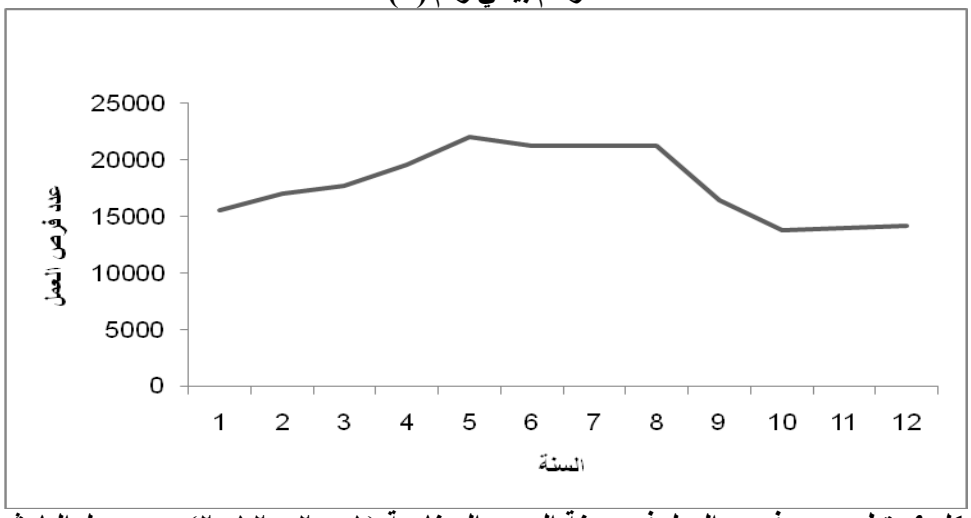

شكل ٩: تطور عدد فرص العمل في مدينة الحسن الصناعية (٢٠٠١ - ٢٠١٢) . من عمل الباحثين

تدل بيانات تطور واقع الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية والواردة في الجدول رقم ٥ والأشكال ٧ و ٨ و ٩ على أن عدد المؤسسات في المدينة قد ارتفع في الفترة ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢ بنسبة تقدر بحوالي ٤٩%، بينما ارتفع حجم الاستثمار بنسبة تقدر بحوالي ٣٨% لنفس الفترة، في حين انخفض عدد فرص العمل بنسبة تقدر بحوالي ٩% للفترة نفسها. وقد كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة الحسن الصناعية اسهام كبير في خلق فرص عمل جديدة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ حيث أوجدت مجتمعة ما متوسطه ١٧٥٠٠ فرصة عمل جديدة خلال تلك الفترة. ثم ارتفعت أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في الفترة ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨، اذ ارتفع متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة من ٤١ موظف في عام ٢٠٠١ ، ليصل إلى ٦٦ موظف في المؤسسة الواحدة في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط مقداره ٢١٥٠٠ موظف في مدينة الحسن الصناعية لوحدها ولكن حصتها في إجمالي التوظيف انخفضت من ٧٢% إلى ٦٥% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ككل أثناء تلك الفترة.

وشهدت الفترة ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ تراجعا في مستوى التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة الحسن وبمتوسط مقداره ١٤٥٠٠موظف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل. مما سبق نجد أن مستوى اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة هو مستوى جيد خلال الفترة التي غطتها الدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٢).

٤.٣: بناء نموذج الدراسة:

تمت الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لبناء نموذج الدراسة بهدف التعرف على الاتجاهات الزمنية لتطور المتغيرات الإحصائية موضع الدراسة عبر عدة سنوات اعتمد فيه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا للتنمية الاقتصادية كمتغير تابع وعدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل كتغيرات مستقلة. وقد غطت البيانات السنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢ للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الجدول رقم ٦ يبين بيانات متغيرات الدراسة).

جدول ٦: بيانات متغيرات الدراسة

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي (%)	عدد المؤسسات	حجم الاستثمار/ مليون دينار	فرص العمل
٢٠٠١	٧.٨	٧٤	٢٠٠	١٥٦٣٠
٢٠٠٢	٨.٢	٧٩	١٩٦	١٧٠١٨
٢٠٠٣	٧.٦	٨٠	٢١٨	١٧٧٣٩
٢٠٠٤	٨.٦	٨٤	٢٢٨	١٩٦٤٥
٢٠٠٥	٨.١	٩٢	٢٣٧	٢٢٠٣٥
٢٠٠٦	٨.١	٩٩	٢٣٨	٢١٢٣٠
٢٠٠٧	٨.٢	١٠٦	٢٤٠	٢١٢٧٤
٢٠٠٨	٧.٢	١٠٧	٢٤٨	٢١٢٣٠
٢٠٠٩	٥.٥	١٠١	١٨٧	١٦٤٤٠
٢٠١٠	٢.٣	١٠١	٢٢٢	١٣٨٤٣
٢٠١١	٢.٦	١٠٦	٢١٥	١٤٠٥١
٢٠١٢	٢.٧	١١٠	٢١٨.٠٥	١٤١٩٤

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية/ ٢٠١٣. (www.jiec.com)

بعد تحليل البيانات لفحص المتغيرات وتقدير النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل التنمية الاقتصادية وكل من عدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل كمتغيرات مستقلة، تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول رقم ٧ الاتي:

جدول ٧: قيم المتغيرات في النموذج القياسي للدراسة

Model	Standard Error	Beta	t	Sig.
1 Constant	2.259	8.465	3.747	0.006
No. of Firms	0.018	0.463	5.113	0.001
Investment (MJD)	0.016	0.234	1.906	0.000
No. of Jobs	0.000	0.037	8.330	0.000

وبعد تقدير نموذج الانحدار وفحص المتغيرات وعلاقتها ببعضها بعضاً وبيان مدى اعتمادية النموذج تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) تساوي ٠.٩٣٨، وهي قيمة عالية جدا وتعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج وهي عدد المؤسسات وحجم الاستثمار وعدد فرص العمل تفسر حوالي ٩٤% من التغيير الذي يطرأ على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني بأن أثر هذه المتغيرات كبير على إحداث تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي تم اعتماده كمؤشر للتنمية الاقتصادية أي أن لهذه المتغيرات أثرها الكبير على التنمية الاقتصادية. أما بقية التأثير فهو يحدث بسبب متغيرات أخرى غير مشمولة في النموذج وهي على العموم تفسر تغيرا بسيطا لا يتعدى ٦% من التغير في معدل النمو المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لمعامل جودة النموذج (F Value) فقد جاء بقيمة كبيرة أيضا وتساوي 56.481 وهو دال إحصائيا (0.000) عند مستوى دلالة ٥%. وقد جاء معامل (Durbin-Watson) بقيمة جيدة أيضا وتساوي 1.717 تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الحد العشوائي. وبالنسبة لمعنوية المتغيرات فهي جميعا ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ٥% حيث أن جميع قيم t للمتغيرات المشمولة بالنموذج هي أقل من ٠.٠٥. هذا وقد جاءت إشارات معاملات المتغيرات المستقلة الثلاث الواردة في النموذج متوافقة مع فرضيات الدراسة بمعنى أن العلاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن التنمية الاقتصادية. ومن النتائج الموضحة في الجدول رقم ٧ أعلاه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y = 8.465 + 0.463X_1 + 0.234X_2 + 0.037X_3$$
$$3.747 \quad 5.113 \quad 1.906 \quad 8.330$$

من النموذج المذكور آنفاً يمكن تفسير قيم التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية كما يأتي:

١.كل زيادة بمقدار مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٤٦%.

٢.كل زيادة بمقدار مليون دينار في حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٢٣%.

٣.كل زيادة بمقدار عامل واحد في عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٠٤%.

٤. استنتاجات وتوصيات الدراسة:

١.يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزء الأكبر من إجمالي المؤسسات العاملة في الأردن حيث تشكل هذه المؤسسات حاليا ما يزيد عن ٩٨% من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢.تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن بشكل كبير بدعم الناتج المحلي الإجمالي اذ تسهم هذه المؤسسات بنسبة تساوي تقريبا ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

٣.يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن بدعم الناتج المحلي الإجمالي في حالة زيادة عدد هذه المؤسسات اذ أن كل زيادة بمقدار مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٤٦%.

٤.يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن بدعم الناتج المحلي الإجمالي في حالة زيادة عدد فرص العمل في هذه المؤسسات حيث أن كل زيادة بمقدار مليون دينار في حجم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٢٣%.

٥.يمكن زيادة نسبة اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن بدعم الناتج المحلي الإجمالي في حالة زيادة حجم الاستثمار في هذه المؤسسات حيث أن كل زيادة بمقدار عامل واحد في عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٠٤%.

في ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يأتي:

١.ضرورة توفير الدعم الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في مجال التمويل والعمل على زيادة عددها وتوسيع حجوم الاستثمارات فيها مما يعني تطور هذه المؤسسات وزيادة اسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل مشكلات البطالة.

٢.تدخل الحكومة في ضمان التمويل لمثل هذه المؤسسات من خلال صيغ تمويلية مدروسة كصناديق الدعم وصناديق الاستثمار.

٣.ضرورة وجود جهة مرجعية واحدة للإشراف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على التوسع.

٤.ربط الجانب الأكاديمي بالجانب التطبيقي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥.فتح آفاق التعاون مع الدول المتقدمة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع الجهات والمنظمات الدولية المتخصصة للاستفادة منها في هذا المجال.

٦.إعداد قواعد بيانات شاملة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وبيان مجالات عملها وعددها وحجم الاستثمار فيها وعدد العاملين فيها وغير ذلك من المعلومات المفيدة في الدراسات التي يمكن إنجازها حول هذه المؤسسات.

٧.العمل على تعديل التشريعات والقوانين الاستثمارية الحالية بما يضمن التوسع في تأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

٨.إيجاد شراكات حقيقية بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما بينها.

المراجع:

١.أبو الفحم، زياد، ٢٠٠٩، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٠-٥٦.
٢.أبو موسى، عبد الحميد، ٢٠٠٣، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
٣.البلتاجي محمد، ٢٠٠٥، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩-٢٠٠٥/٥/٣١، الأردن.
٤.الدجاني، ربيع، ٢٠٠٢ ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، منظور عام، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية،غرفة صناعة عمان، عمان - الأردن.
٥.السميرات، بلال، ٢٠٠٩، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال، دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد٣٦، العدد ٢، ص٣٩٦-٤١٤.
٦.الفرجات، عيسى، ٢٠٠٩، "واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، المدونة المالية والاقتصادية، الانترنت، ٧ أيلول ٢٠٠٩.
٧.المبيريك، محمد والشمري، تركي، ٢٠٠٦، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص ٥-١٠٠.
٨.النابلسي، سليم و الشلبي، عبد الفتاح، ٢٠٠٩، أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني – الإبداع والمبادرات في المدن العربية، ٢٧-٢٩ ابريل ٢٠٠٩، عمان، الأردن.
٩.النسور، إياد، ٢٠٠٨، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٣، ص. ٣٨٣-٤٠٩.
١٠. الوادي، محمود،٢٠٠٥، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع لإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن"، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٢٥، العدد ١، ص. ١-٤١.
١١. المحروق، ماهر، والمقابلة، إيهاب، ٢٠٠٦، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، عمان - الأردن.
١٢. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠١٠، مسح الاستخدام لعام ٢٠١٠ م.
١٣. دوابه، أشرف، ٢٠٠٦، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
١٤. زيدان، رامي، ٢٠٠٥، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق - سورية.
١٥. طنش، أحمد، ٢٠٠٣، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٦. عفانة، جهاد و أبو عيد، قاسم، ٢٠٠٤، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص ١ -١٥.
١٧. غرفة صناعة الزرقاء/ وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٥، واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء، دراسة ميدانية، الزرقاء- الأردن.
١٨. مؤسسة المدن الصناعية، ٢٠١٢، المؤشرات الاقتصادية للمدن الصناعية، (www.jiec.com).
١٩. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الانجاز السنوي لعام ٢٠٠٨.
٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الانجاز السنوي لعام ٢٠٠٥.
٢١. وزارة الزراعة، مديرية الدراسات والسياسات، قسم السياسات، ٢٠١١، الصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الأردن.

22. Alattar J., Kouly R. and Innes J., 2009, Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.
23. Islam Serazul, 2009, Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3, pp. 227-239.
24. Karmoul W. 1996. Promoting SMEs in Jordan. Amman - Jordan.
25. Kelliher R. and Rein L., 2009. A Resource-based view of micro-firm management practice, Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13, No. 3, pp 521-532.
26. Latha K. and Murthy B., 2009. Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district, Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3 No.1,pp. 268-278.
27. Prasad Sameer and Tata Jasmine. 2009. Micro-enterprise quality. International Journal of Quality and Reliability Management. Vol. 26, No. 3, pp. 234-246.
28. Singh R., Gang S. and Deshmuck S., 2010. The competitiveness of SMEs in a globalized economy, Management Research Preview, Vol. 33, No. 1, pp.54-65.
29. Stoner C., 1983. Planning in small Manufacturing Firms, Journal of Small Business Management, Volume 21. No. 3.
30. Wu J., Song J. and Zeng Ctherine. 2008, An empirical evidence of small business finance in China, Management Research View, Vol. 31, No.12, pp. 969-975.

The Role of SMEs in Economic Development in Jordan: The Case of Al Hassan Industrial Estate

Abstract:

This study aimed at highlighting the role of small and medium enterprises in bringing about economic development in Jordan. The study examined the impact of the number, size of investment and the number of jobs provided by these enterprises on the rate of growth in gross domestic product (GDP) as an indicator for economic development. To achieve its objectives, the study adopted descriptive and quantitative analysis. A linear multi regression model was developed with a growth rate of GDP as dependent variable and the number of institutions, size of investment, and the number of job opportunities as independent variables. The study concluded that each increase by one small or medium enterprise lead to an increase in the rate of growth of GDP by 0.46% , and each increase by one million dinars in the volume of investment in small and medium enterprises lead to an increase in the rate of output growth GDP by 0.23% and every increase of one job opportunity in the small and medium enterprises lead to an increase in the rate of GDP growth by 0.04% . Finally, the study made a set of recommendations in this area such as the need to provide adequate support for small and medium enterprises especially in the field of finance and the need to increase the size of the investment to enhance the economic development in Jordan.

Key words: Small and medium enterprises (SMEs), economic development, Al Hassan Industrial Estate, regression.